

جامعة محمد لمين دباغين

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات مناهج البحث في العلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية

السنة: الثالثة

المؤطر البيداغوجي للمقياس: الأستاذة سعود الحاجة

المحاضرة الأولى: الاتجاه السلوكي في دراسة العلاقات الدولية:

تمهيد

- هيمنة المناهج التقليدية في دراسة العلاقات الدولية
- الثورة السلوكية والتحول البراديمي في دراسة وتفسير العلاقات الدولية
- التعريف بالسلوكية
- تعريف السلوك السياسي
- الرؤية المنهجية السلوكية في دراسة وتفسير العلاقات الدولية
- أبرز الاجتهادات العلمية السلوكية في دراسة العلاقات الدولية (موضوعات علم العلاقات الدولية)

الخاتمة

تمهيد:

اعتمادا على " المعيار المنهجي " في دراسة العلاقات الدولية، نستطيع تمييز ثلاث مدارس منهجية ميزت حقل العلاقات الدولية منذ تأسيسه، وهي:

- المدرسة التقليدية، والتي كانت مناهج البحث فيها متنوعة ما بين التاريخية، القانون الدولي، الفلسفية والوصفية.
- المدرسة السلوكية التي دعت إلى تبني المنهج العلمي التجريبي.
- المدرسة مابعد السلوكية، التي حاولت تجنب الانتقادات التي وجهت الى المناهج السلوكية، بالإضافة إلى الاستفادة من مناهج المدرسة التقليدية.

وقد ارتبطت هذه المقاربات في الحقيقة بتطور علم السياسة في الولايات المتحدة الامريكية، حيث سادت التقليدية في بداية تأسيس حقل علم السياسة أثناء القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وسادت السلوكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، رغم أن جذورها ترجع الى العشرينيات من القرن العشرين. وكل مقارنة من المقاربات الثلاثة يجري تعريفها كنعقوض لسابقتها، فالسلوكية تقدم نفسها على أنها جاءت كنعقوض لتعويض وتجاوز عيوب التقليدية، والأمر نفسه بالنسبة لما بعد السلوكية مع السلوكية.

1- هيمنة المناهج التقليدية في دراسة العلاقات الدولية:

سيطرت المناهج التقليدية في دراسة وتفسير العلاقات الدولية مع بداية القرن التاسع عشر، وإلى غاية منتصف القرن العشرين مع بروز الثورة السلوكية التي وصفت المناهج السائدة في حقل العلاقات الدولية بأنها مناهج تقليدية. لأنها مناهج تركز على التاريخ، الفلسفة، القانون الدولي والمؤسسات الوطنية والدولية من أجل فهم العالم، وغالبا ماتاخذ تحليلاتهم دراسة الحالة، أين يفحصون ويدرسون حروبا وسياسات خاصة لفهم أسباب اندلاع تلك الحروب واختبار تلك السياسات.

ويحتل التاريخ موقعا متميزا ضمن مناهج التقليديين، اذ يعده ريمون آرون منهجا ملائما وحيدا لفهم واستخلاص الدروس من الماضي، لأنه يمكننا من معرفة ومتابعة التغيرات عبر الزمن، وبالتالي تمييز ما هو ثابت، متكرر، ومنتظم الحدوث بشكل دوري، مما هو متغير، منفرد، ومتفرد وغير منتظم الحدوث ومنه امكانية اشتقاق القواعد أو المبادئ الناظمة لحدوث الظواهر واستمراريتها.

حيث كانت دراسات التاريخ الدبلوماسية أبرز المواضيع - وفي الوقت نفسه كمنهج لفهم علاقات السلم أو الحرب بين الدول - التي تم تناولها من طرف الباحثين والمختصين في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية قبل تأسيس حقل متخصص لهذه الاخيرة. وقد انطلقت من فكرة أن الفهم الشامل للشؤون الدولية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال معرفة الاحداث والآراء التاريخية التي لها امتداداتها في الحاضر وانعكاساتها على المستقبل. ومنه تعد دراسة العلاقات الدولية مرادفا لدراسة العلاقات الدبلوماسية بين الدول.

عموما ركز التقليديون على موضوع العلاقات الدولية أكثر من منهجها (ماذا ندرس؟ على حساب كيف ندرس؟)، وأقروا بصعوبة الفصل بين الحقائق والقيم، اذ لا تخلو حقائق موضوعية من اعتبارات قيمية، كما أن طبيعة العلوم الاجتماعية تختلف اختلافا جوهريا عن طبيعة العلوم الطبيعية والفيزيائية من حيث:

- ان العلوم الاجتماعية - بما فيها السياسة والعلاقات الدولية - تدرس مشكلات وظواهر ترتبط بالانسان والمجتمع، وبالتالي من الصعب جدا استخدام المناهج نفسها في كليهما.
- القيم الاجتماعية ليست كلا واحدا ولا هي متماثلة بين مختلف المجتمعات والدول، وبالتالي صعوبة الوصول إلى تعميمات تخص الظواهر السياسية.
- تعذر تحقيق الموضوعية والحيادية في دراسة الظواهر الاجتماعية كون الباحث دارسا وموضوعا للدراسة في الوقت نفسه، كما أنه لا يستطيع التحرر الكامل من مرجعيته وخلفياته الفكرية.

- عدم الانتظام والتماثل في حدوث الظواهر الاجتماعية بصفة عامة يمنع من الوصول إلى القواعد والقوانين التي تحكم الظاهرة.

استخدم المنهج التقليدي على نطاق واسع في دراسة العلاقات الدولية من طرف العديد من النظريات، وعلى رأسها الواقعية الكلاسيكية، التي بحثت في ثنايا الاحداث التاريخية عما يسند فكرة أن القوة هي المحرك الأساسي لسلوك الدول. **فمورغان** اعتبر أن الصراع من أجل القوة هو ظاهرة تاريخية عامة وشاملة لمقاييس الزمان والمكان لأن التجربة التاريخية حسبه أثبتت أن الصراع من أجل القوة هو حقيقة وثابتة تتحكم في سلوك الدول مهما تباينت أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذلك الماركسية التي تولي أهمية قصوى للتاريخ لفهم الصراعات والحروب التي شهدها/ ويشهدها العالم.

2- الثورة السلوكية والتحول البراديمي في دراسة وتفسير العلاقات الدولية:

نتطرق بداية إلى تعريف السلوكية وكذلك الماقصود بالسلوك السياسي ثم ننتقل إلى الرؤية المنهجية السلوكية في دراسة وتفسير العلاقات الدولية، وعليه:

1- التعريف بالسلوكية:

ركز السلوكيون في اجتهاداتهم التنظيرية على تلك الظواهر الخارجية التي تعبر عن ذاتها في نطاق المعرفة الحسية والقابلة للتحليل الكمي، كما يحدث في أي علم من العلوم الطبيعية، وكذلك البحث لاكتشاف القواعد التي تحكم تصرفات، أو سلوكات الافراد والجماعات والمؤسسات انطلاقا من أن السلوك هو المحدد للحياة النفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لهؤلاء الفاعلين، وأن البيئة التي تجري فيها هذه التفاعلات السلوكية هي الاطار المحدد للسلوك، وهي التي تتحكم في ردود الأفعال إزاء المؤثرات الداخلية و الخارجية.

وبهذا قامت العلوم السلوكية على دراسة سلوك الفاعل (الفعل - الحركة) وما يحدثه هذا السلوك - الفعل - على غيره من الفاعلين الاخرين، أي دراسة سلوك الفاعل في علاقته مع بيئته، من خلال عمليات التكيف التي تفرضها المؤثرات البيئية، بمعنى آخر، دراسة الفعل في شكل تصرفات ووقائع مادية، والعلاقة التي تحدث بين المنبه البيئي والاستجابة السلوكية، أي كيف يكيف الفاعل سلوكه مع المتطلبات التي تفرضها البيئة التي يتحرك فيها؟

2- تعريف السلوك السياسي:

يعرف السلوك السياسي بأنه: مجموعة التصرفات والافعال والنشاطات المادية والايحاءات المعنوية والتعبيرات اللغوية التي تصدر عن أي فاعل ليعبر بها عن حقيقة وجوده والتي من خلالها يفصح عن اهدافه ونواياه التي يسعى الى تحقيقها، وهو عملية تكيفية قائمة على فعل ورد الفعل الذي يقوم به الفاعل في علاقته مع البيئة، وهي علاقة مبنية على التاثير المتبادل والمستمر بينهما، وكل هذه العملية - الافعال - ردود الافعال - التكيف - التأثير - هي التي تسمى بالظاهرة السلوكية.

بناء على ذلك، اهتمت المدرسة السلوكية بدراسة سلوك ونشاط الفاعل وما ينجم عنه من تفاعلات وتأثيرات تؤدي إلى تغيير سلوك ونشاط الفاعلين الاخرين، ويعتبر **ديفيد إيستون** أول من دعا علماء السياسة إلى التركيز في أبحاثهم على الأنشطة التي تحدث داخل المؤسسات، وليس على المؤسسات. وحسب **ديفيد ترومان** هو: دراسة كل الأفعال والأفعال المتبادلة للأفراد والجماعات المشاركة في عملية ممارسة السلطة، أي أن الأدوار التي يقوم بها هي أساس وحدات التحليل وليس المؤسسات، وربط هذه الادوار بمتغير الشخصية القومية، والشعور القومي، والقيم القومية والمعنويات القومية، وليس فقط بمتغير القوة القومية كما يذهب الواقعيون، أو متغير الطبقة كما يطلها الماركسيون.

3- الرؤية المنهجية السلوكية في دراسة وتفسير العلاقات الدولية:

مثلت السلوكية ثورة منهجية حقيقية في علمي السياسة والعلاقات الدولية، اذ تحول الباحثون عن دراسة المؤسسات والقوانين والتاريخ ودراسة الحالات الفردية إلى ملاحظة السلوك الانساني لمعرفة القوانين التي تحكمه، فعن طريق تحديد النماذج والانتظامات فقط يمكن تشكيل نظريات عامة، تستطيع تفسير وتوقع الحالات المشابهة لها.

ولقد ذهب **جون،س درزيك** إلى حد وصف الثورة السلوكية بالتحول البراديمي الثاني في التطور النظري للعلاقات الدولية. وقد برزت السلوكية في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين كنفذ ورفض لمناهج التقليدية التي اتبعها الباحثون في دراسة وتحليل الأحداث السياسية، ودعت الى ضرورة اهتمام البحث العلمي بالتفكير في الواقع بدل التفكير الغائي أو المجرد، أي الاهتمام والاقتصار فقط على الظواهر التي يمكن ادراكها عن طريق الحواس ويمكن تكميمها وقياسها، مستخدمة في ذلك ماتنتيحه أدوات الاحصاء وتقنيات الحاسوب،....الخ.

ويؤكد روبرت دال أن السلوكية جاءت كرد فعل على عدم كفاية وجدوى المناهج التقليدية في دراسة الظواهر السياسية، بالإضافة إلى رغبة أنصارها في بناء نظريات سياسية علمية على أسس المنهج العلمي التجريبي، وكذا ربط الحقل المعرفي لعلم السياسة بحقول معرفية أخرى.

على المستوى الفلسفي والابستمولوجي، تبنت السلوكية عدد من الافتراضات العلمية فيما يتعلق بطبيعة العلم، حيث رفضت التفريق بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية من ناحية المنهج المستخدم في البحث، أي تفرد واستقلال العلوم الاجتماعية بمناهج وأدوات ومهارات معرفية واجراءات عملية مختلفة عن تلك السائدة في العلوم الطبيعية، وأصرت أن هناك طريقا واحدا للعلم، وهو المنهج العلمي. ونظرا لتركيزها على التجريبية فإن السلوكية تميل الى رفض التحليل التاريخي، لأنها تعتبر من غير المنطقي البحث في الماضي عن تفسيرات ورؤى وأفكار حول شؤون السياسة عندما تكون الملاحظة الطريق الاكثر اعتمادا للوصول إلى المعرفة.

ترى السلوكية أن السلوك فقط هو ما يمكن ملاحظته وقياسه، كما أن هناك فقط نوعا من المعطيات والمعلومات يمكن أن يكون أساسا لعلم العلاقات الدولية. وبالتالي، فعن طريق تكميم سلوك الانسان وقياسه نستطيع الوصول إلى أحكام وقواعد/ أو قوانين عامة.

إن مهمة العالم السلوكي هي تقديم فرضيات معقولة بخصوص أفعال الانسان، واختبارها(أي الفرضيات) بشكل منظم وتجريبي، وباستعمال أدوات المنهج العلمي لوصف وتفسير السلوك الانساني بغية توقع ومعرفة السلوك المستقبلي.

لذلك اعتمدت البحوث السلوكية في العلاقات الدولية، على الاستخدام الواسع للمناهج الكمية وتقنيات تحليل المضمون، تحليل الاحداث، والملاحظة والقياس، وتعتمد هذه المناهج بدورها على الطرق التالية:

- جمع المعلومات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة بطريقة علمية
- تصنيف وترتيب هذه المعلومات في جداول إحصائية
- وضع المعلومات في عينات ووحدات قابلة للقياس والتحليل الكمي
- اعطاء المفاهيم صبغة علمية تجعلها قابلة للقياس
- تجنب الذاتية والأحكام والقيم المسبقة
- الاستعانة بالحاسب الآلي بشأن جمع وترتيب وتنظيم المعلومات

- تحليل العينات والكشف عن العلاقة بين الظواهر والمتغيرات
- التعرف على النماذج السلوكية المتكررة

3- أبرز الاجتهادات العلمية السلوكية في دراسة العلاقات الدولية (موضوعات علم العلاقات الدولية):

أشرنا سابقا إلى أن السلوكية قد مثلت ثورة علمية حقيقية على مناهج البحث السائدة والمهيمنة في دراسة العلاقات الدولية، كما استطاعت باجتهاداتها العلمية ان تدرس موضوعات جديدة في العلاقات الدولية لم تكن مألوفة من قبل، مما جعلها تحقق نقلة نوعية في تطور دراسة العلاقات الدولية كموضوع ومنهج. ومن بين أهم الموضوعات الجديدة التي اهتم السلوكيون بدراستها في العلاقات الدولية، نذكر منها:

- أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية.
 - دور المعنويات القومية في رسم السياسة الخارجية.
 - آثار تغيير درجة المشاركة الجماهيرية في صنع السياسة الخارجية.
 - تأثير زيادة الإنفاق الحكومي على التربية والتعليم والصحة والثقافة في نوعية السياسة الوطنية والخارجية.
 - كيف تؤثر الثورات الداخلية على الاستقرار الدولي وعلى السياسة الدولية؟
 - كيف يستطيع النفوذ الأجنبي أن يؤثر في توجهات النظام السياسي لدولة معينة، وإلى أي مدى يمكن أن يؤثر في تغيير أهدافها وفي سياستها وفي سلوكها؟
 - ماهي آثار التغيرات الدولية على السياسة الخارجية؟
- من هنا يظهر أن السلوكيون قد اهتموا في دراسة العلاقات الدولية بالعلاقات التأثيرية الناجمة عن متغير القوة دون اهتمامهم بالقوة كمفهوم مادي وكمي، كما هو عند الواقعيين، فالقوة عند السلوكيون هي تلك العلاقات التفاعلية القائمة على عمليات التأثير المتبادل (القوة الناعمة) والتي تظهر بشكل محسوس في

سلوك الفاعلين الدوليين، فالقوة هي علاقة سلوكية بين طرفين أو أكثر، وهي شئ اتصالي عند بيتر بشراش.

وتتسم هذه العلاقات التفاعلية بين الدول بثلاثة أنواع من السلوكيات:

- **علاقة التلاعب:** حيث تعمل الدولة (أ) للحصول على طلباتها من قبل الدولة (ب) عبر وسائل وطرق تقوم بها الدولة (أ) دون أن تدرك (ب) لوجودها، وأن (ب) لايعرف مصدر العوامل التي اثرت في سلوكه، وليس لديه خيارات أخرى يسلكها اتجاه (أ).

- **علاقة سلطة:** حيث لا ترسخ الدولة (ب) للدولة (أ) بسبب تخوفها من المعاقبة، بل لانها مقتنعة أن الطلب الموجه اليها مقبول وله صفة شرعية.

- **علاقة التأثير:** الطرف (أ) يسعى لمنع (ب) من اتخاذ قرارات قد تكون سببا في خلق تفاعلات جديدة تؤدي الى تغيير أوضاع معينة، أي أن (أ) يعمل على منع (ب) من تغيير سلوكه.

ختاما وتأسيسا على ماسبق، نجد أنه على الرغم من أن الاجتهادات العلمية للسلوكية استطاعت ان تتجاوز التحديات التي فرضتها التطورات الجديدة على العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، سواء بدراستها لموضوعات جديدة في العلاقات الدولية أو بادخالها لمناهج جديدة في دراسة العلاقات الدولية ، وتحقيقها بذلك دفعة نوعية في تطور العلاقات الدولية كموضوع ومنهج. إلا أنها تعرضت للانتقادات بحجة أنها محافظة، لأنها تهتم بدراسة وتحليل الظواهر السياسية الدولية دون تقديم جهد نظري لكيفية حل الأزمات والنزاعات التي تهدد الإنسانية، والمجتمع الدولي برمته، وهذه المحافظة تتبع أصلا من عدم اهتمامهم بالقيم في دراستهم للقضايا والأزمات الدولية. كما انتقدت أيضا بأنها لم تصل لبلورت نظرية كلية لتحليل العلاقات الدولية، فالسلوكية حققت قفزة نوعية بشأن تطوير موضوعات العلاقات الدولية من خلال مداخل ونظريات واقتربات جزئية تساعد على إجراء دراسات مقارنة في العلاقات الدولية.

المحاضرة الثانية: الاقتراب النظمي (النسقي) في دراسة العلاقات الدولية

تمهيد

- التعريف بالاقتراب النظمي/النسقي في العلاقات الدولية
- مفهوم النظام الدولي:
 - تعريف النظام
 - تعريف النظام الدولي
- المفاهيم الأساسية في الاقتراب النظمي
- نماذج مورتن كابلان الافتراضية للنظام الدولي

الخاتمة:

تمهيد:

لقد شكل ظهور الاقتراب النظمي لدراسة العلاقات الدولية أحد أهم التطورات في القرن العشرين. فمنذ ولادته في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، استحوذ الاقتراب النظمي على اهتمام عدد كبير من علماء السياسة الحديثة، وبدأوا في استخدامه كأداة ملائمة للتحليل الكلي للظواهر السياسية في العالم. ويعتبر الاقتراب النظمي بمثابة اقتراب مفيد لدراسة السياسة الدولية، حيث يمكن استخدامه للحصول على نظرة شاملة للعلاقات بين الدول، كما يمكن استخدامه لدراسة الأنظمة الفرعية الاقليمية التي تشكل أجزاء من النظام الدولي. إضافة إلى إمكانية استخدام مفهوم النظام لتحقيق هدف بناء النظرية في السياسة الدولية.

1- التعريف بالاقتراب النظمي في العلاقات الدولية:

يهتم الاقتراب النظمي بسلسلة التغيرات المتعلقة بالعلاقات بين مختلف الاجزاء المترابطة والمتفاعلة فيما بينها، بحيث أن تغير أحدها سوف يؤثر في بقية الأجزاء الأخرى ويؤدي إلى تغيرها، وهذا المجموع الذي يعمل ككل نتيجة الاعتماد المتبادل بين الأجزاء هو الذي يمكن أن نسميه نظاما، أما الاقتراب الذي يسعى لاكتشاف " كيف يحدث هذا " في مختلف النظم هو ما يطلق عليه " الاقتراب النظمي " أو " نظرية

النظم " أي البحث في العلاقات الوظيفية بين الأجزاء من جهة، وبينها وبين الشكل الذي هو النظام من جهة أخرى.

كما يسعى الاقتراب النظمي إلى تحليل العلاقات الدولية كنظام للتفاعلات المترابطة، ويدرس العلاقات الدولية كنظام لسلوك الجهات الفاعلة الدولية، ويرى أن كل الدول تتصرف وتتفاعل في البيئة الدولية وسلوكها يتميز بالانتظام، كما أنه - سلوك الدول - يؤثر على البيئة الدولية ويتأثر هو الآخر بالبيئة الدولية، حيث لاحظ **ماكلييند** أن: " سلوك الدولة هو نشاط ذو اتجاهين يأخذ من البيئة الدولية ويعطيها " بمعنى يؤثر سلوك الدولة ويتأثر بالبيئة الدولية، عملية التبادل مستمرة إلى حد ما ومنظمة ونمطية، وبالتالي يمكن دراستها كنظام للسلوك.

2- مفهوم النظام الدولي:

لفهم الملامح الرئيسية لاقتراب النظم في العلاقات الدولية، لابد من توضيح القصد بالنظام، ثم ننقل بعدها إلى تعريف النظام الدولي، وعليه:

- تعريف النظام:

يشير النظام الى شبكة من التفاعلات والعلاقات المترابطة بين مجموعة من الأجزاء (الاعتماد المتبادل) بحيث أن أي تغيير في احداها سوف يؤدي إلى تغيير بقية الاجزاء ومنه الى تغيير النظام، وكل نظام له حدود تفصله عن النظم الأخرى وله بنية خاصة به يتعامل معها.

ويتكون النظام من مجموعة معروفة من المتغيرات (الآلية السياسية، المواقف والاهتمامات والأنشطة السياسية) التي تحدد معالم الدراسة ويوجد نظام عندما تميز الاشكال المرئية (مثل الدول) علاقة المتغيرات ببعضها البعض. لذا نجد أن السياسة الدولية تشتمل على أشكال منتظمة يمكن وصفها في التفاعلات بين الدول وعلى هذا النحو يمكن تفسيرها وتحليلها كنظام دولي.

- تعريف النظام الدولي: هناك تعريفات عديدة للنظام الدولي، نذكر منها:

يرى **مورتن كابلان** أن النظام الدولي هو: " كيان تحليلي لشرح سلوك الجهات الفاعلة الدولية والعواقب التنظيمية والتكاملية والتفسيرية لسياساتهم"، أما **كارل دويتش** فيرى بأنه: " يتكون من مجموعات من المستوطنات، وسائط النقل، مراكز الثقافات ومجالات اللغة والانقسامات الطبقيّة والحواجز بين الأسواق والاختلافات الاقليمية الحادة في الثروة والاعتماد المتبادل".

كما يعرفه **كنيث بولدنج** بأنه: مجموعة من الوحدات السلوكية المتفاعلة والتي تسمى أما أو دولا أو منظمات فوق قومية، وتوصف كل وحدة سلوكية بأنها مجموعة من المتغيرات، ويفترض وجود علاقات معينة بين هذه المتغيرات.

في حين يعرفه **جورج مودلسكي** بأنه: نظام اجتماعي تقيمه متطلبات وظيفية أو بنيوية، ويتكون من اهداف وعلاقات ويحتوي على نماذج من الافعال والتفاعلات التي تحدث بين وحداته، ويرى بأن هدف دراسة العلاقات الدولية هو دراسة النظام الدولي والتغيرات التي تجري في داخله وفي داخل النظم الفرعية.

3- المفاهيم الأساسية في الاقتراب النظمي: تتمثل في خمسة متغيرات أو مفاهيم

رئيسية، وهي:

- وحدات النظام: كل نظام دولي يشتمل على مجموعة من الفواعل **Actors Units** وتسمى وحدات النظام (الدول، منظمات دولية، شركات متعددة الجنسيات،...الخ).

- التفاعل **Interaction** بين وحدات النظام: في كل نظام دولي تجري عملية التفاعل بين وحداته في صورة نماذج سلوكية، تتمثل في الاتصالات، العلاقات الدبلوماسية، المبادلات التجارية، العنف و الحروب، وأن هذه التفاعلات- التعاونية أو الصراعية - تحكمها مجموعة من القواعد، يمكن ان تكون محددة وواضحة أو ضمنية أو عرفية.

- البيئة الدولية: وهي الحيز المكاني الذي على اساسه تجري عملية التفاعل - السياسة الخارجية - بين وحدات النظام الدولي، وتشتمل هذه البيئة على كافة العوامل المحددة لعملية التفاعل، والذي يفترض على النظام الدولي التفاعل معها والتكيف مع مطالبها.

- حدود النظام: ويقصد بالحدود النظامية تلك الخطوط التي تفصل بين التفاعلات التي تتم بين وحدات النظام والبيئة التي تحيط بهذا النظام.

- بنية النظام **Structure** : ويقصد بها خصائص القوة والنفوذ داخل النظام، وخصائص العلاقات القائمة بين وحدات النظام، فكل نظام دولي يتضمن أقطاب رئيسية فيه لها من امكانيات القوة التي تسمح لها بتحديد أنماط التفاعل بين وحداتهن وتوجد هذه الأقطاب بدورها في النظم الفرعية الأخرى التابعة للنظام الدولي: مثل فرنسا وألمانيا في النظام الاقليمي الاوروبي، ومصر والسعودية والجزائر في النظام الاقليمي العربي.

4- نماذج مورتن كابلان الافتراضية للنظام الدولي:

هناك عدة نماذج تقريبة وافتراضية توضح كيف تعمل الأنظمة الدولية، أي كيف تجري عمليات التفاعل بين وحداتها سواء كانت تفاعلات تعاونية أو صراعية، كيف تؤثر هذه التفاعلات على استقرار أو اضطراب النظام الدولي؟ وما هي القواعد التي تحكم سلوك النظام الدولي؟ ومتى يتحول النظام من نموذج إلى آخر؟

حيث نجد نموذج تشارلز ماكيلاند، وكذلك نموذج ريتشارد روز كرينس، ونموذج جورج مودلسكي، إضافة إلى نموذج مورتن كابلان الذي سنتطرق له في هذا العنصر.

الجديد في النماذج التي استخلصها مورتن كابلان في دراسته، انها تحدد القواعد السلوكية التي تحكم عملية التفاعل داخل النظم الدولية بشكل يساعد على تحليل السياسة الدولية من جهة، وعلى عملية تحول النظم الدولية من نموذج إلى آخر من جهة أخرى بناء على متغير القوة والقدرة، فالقوة والتفاوت في قدرات الدول المكونة للنظام الدول من موارد اقتصادية وقدرات علمية وتكنولوجية وعسكرية عند كابلان هي العامل الاصيل التي تتحكم في بقاء او تحول او اندثار النظم الدولية، وظاهرة تعدد النظم الدولية عبر التاريخ، ترجع في رأيه إلى الصراع بين الدول من أجل التفوق في القوة.

وتتمثل النماذج التي استخلصها كابلان فيما يلي:

- **نموذج نظام توازن القوى:** وهو يشبه النظام الذي وضعه مورغانتو، ويتكون من خمسة قوى رئيسية، وليس له نظم فرعية يتفاعل معها، ولا توجد فيه منظمات فوق قومية، تنظم وتضبط التفاعلات في داخل النظام ، وتميل اطرافه إلى سياسة التكتل في اطار تحالفات بغرض المحافظة على توازن النظام، والحيلولة دون هيمنة دولة على النظام نفسه، وهذا النظام تحكم أطرافه ستة قواعد رئيسية:
- تسعى الدول الاطراف في التوازن الى زيادة قدراتها، ولكنهم يفضلون التفاوض مع بعضهم بدلا من القتال.
- أنهم يتقاتلون بدلا من تقويت الفرصة لزيادة قدراتهم.
- أنهم يوقعون القتال بدلا من تصفية طرف رئيسي في نظام التوازن.
- أنهم يعارضون أي تحالف، أو اي طرف يسعى لتحقيق مركز مهيمن في النظام.

- انهم يعملون على كبح اي طرف يساهم أو يؤيد وجود منظمات فوق قومية.
- أنهم يسمحون لطرف رئيسي- مقيد او مهزوم - بالعودة مرة اخرى إلى نظام التوازن، أو قبول أطراف جديدة بعد أن تتحول الى قوى رئيسية.
- **نموذج الثنائية القطبية المرنة:** ويتجسد هذا النموذج في النظام بعد الحرب العالمية الثانية، ويتكون هذا النظام من كتل كبرى (الناتو - وارسو) تقوده قوة عظمى (كالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) مع وجود قوى أخرى غير مرتبطة بالكتلتين (كتلة عدم الانحياز) اضافة الى أطراف عالمية مثل الامم المتحدة. وعكس هذا النظام الداخلي لكل كتلة، فإذا كانت الكتلتين تتسمان بالهراركية (ترتيب الدول من الأكبر إلى الاصغر) فإن العضوية داخل الكتلة تتميز بالصرامة، وليس من حق أي دولة ان تتصل من التزاماتها، أو أن تخرج من الكتلة بمحض ارادتها، ا وان تتسحب لتتضم الى التكتل الاخر، بينما يسمح للدول غير الملتزمة بأي من الكتلتين بالانضمام الى الكتلة التي تحقق مصالحها، أما اذا كان التكتل لا يتسم بالهراركية فهذا يعني ان نظام القطبية الثنائية المرنة يشبه نظام توازي القوى، بمعنى أنه يقوم على تحالفات، ويحق لكل دولة الانتقال من تحالف إلى آخر والقواعد السلوكية التي تحكم نظام القطبية الثنائية المرنة:
- أن التكتل الهراركي، تسعى لتصفية الكتلة المتنافسة عبر مجموعة من الاستراتيجيات التكتيكات، فهي تتفاوض بدلا من ان تقاتل، أو تقاتل في حروب محدودة بدلا من حرب كبرى وتلجأ الى الحرب الكبرى اذ فشلت في التخلص من منافسها.
- تسعى كل كتلة لزيادة قوتها كلما فعلت الكتلة المنافسة. سباق التسلح
- كل كتلة لديها الاستعداد لخوض حرب كبرى بدلا من السماح للكتلة المنافسة ان تحقق مركزا مهيمنا في النظام.
- تسعى الكتلة غير الهيراركية للتفاوض بدلا من القتال لزيادة قوتها، ولكن تحجم من التورط في حروب لتحقيق أهدافها.
- أن أعضاء الكتلة، يكتفون أهداف الأطراف العالمية- الامم المتحدة - لأهدافهم الذاتية.
- تعمل الأطراف العالمية على التقليل من عدم الانسجام بين الكتل، كما تعمل على تعبئة الدول غير المرتبطة بكتل لمواجهة انزلاق أحد أعضاء كتلة معينة على استخدام القوة.
- **نموذج نظام الثنائية القطبية المحكمة أو المشددة:** يشبه هذا النموذج النظام السابق في عدة جوانب، لكن يختلف في عدة جوانب هامة، فالاعضاء المشاركون في هذا النظام أقل عددا من النظام السابق مما

يجعل هيكل الكتل أكثر استقرار من النظام السابق، أما إذا كان الاعضاء في كل كتلة غير هيراركي/تراتبية من الناحية التنظيمية، فان النظام يميل نحو التحول الى النموذج المرن، فالهيراركية تساعد النظام على الاستقرار مما يؤدي الى اختفاء الظاهرة الصراعية، أما القواعد التي تحكم سلوك هذا النظام، فهي القواعد التي تحكم النظام السابق (المرن).

- **نموذج النظام العالمي:** يبرز هذا النظام مع تطور وظيفة الطرف العالمي - الامم المتحدة - ويتولى هذا النظام اسناد الثواب والعقاب لكل من الدول والأفراد طبقا لما قدموه من نشاطات وما حققوه من إنجازات لصالح النظام الدولي. كما يتوفر هذا النظام على اليات تكاملية وتوحيدية تؤدي وظائف إدارية واقتصادية وسياسية وقضائية. أما القواعد التي تحكم سلوك هذا النظام هي :

- يسعى كل اطراف النظام للحصول على مكافآت ومكاسب من مرافق النظام.

- تسعى كل الاطراف الى الزيادة في تقديم الموارد والنشاط لصالح النظام الدولي.

- عندما تتعارض القاعدة الاولى مع الثانية، فإن الاولوية تكون للقاعدة الثانية، وإذا شكلت القاعدة الأولى تهديدا لأي طرف في النظام، فانها تخضع للاعتبارات التي تهم المجتمع الدولي ككل.

- كل الأعضاء في النظام الدولي، يسلكون سلوكا سلميا لتحقيق أهدافهم.

- إن الأفراد الذين يعملون في أجهزة النظام يتخذون قراراتهم وفقا لمصلحة النظام الدولي.

يرى كابلان أن هذا النموذج يلقي معارضة من أطرافه، لانهم غير مستعدين لتكييف هياكلهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية أو أنهم عاجزون على تقديم التضحيات الضرورية ليقوم هذا النظام بوظيفته بشكل فعال، مما يدفعهم إلى العمل لتغيير هذا النموذج " النظام العالمي " إلى نظام هيراركي، أو ثنائي القطبية أو توازن القوى.

- **نموذج النظام الهيراركي الموجه:** يقوم هذا النظام على أساس وظيفي وليس سياسي، اما إذا

كان موجهها، فانه يعمل وفقا للقواعد السياسية التي تعمل بها النظم السلطوية والديكتاتورية، وهذا

النوع الاخير -الموجه- يتعامل مباشرة مع الافراد وتكون فيه جماعات الضغط وليس الدول هي

الأطراف الاساسية في النظام الدولي.

إذا تشكل النظام الهيراركي بالقوة، فمن المرجح أن يأخذ شكل النظام الموجه، أما إذا تشكل بفعل سيطرة إحدى الدول على العالم، فإن معايير النظام سوف تقوم على توزيع المنافع على أساس العرق واللون، وإذا تشكل بغير هذين الطريقتين، فمن المرجح أن تكون معايير هذا النظام هي الانجاز كما هو في " نموذج النظام العالمي " .

ويتميز النظام الهيراركي بدرجة كبيرة من الاستقرار، وتوفر وتسهل قنوات الاتصال عملية السيطرة و التحكم المركزي، ومنع أية محاولة من أي إقليم التمرد على النظام، وليس بمقدور أي نظام سياسي أن يساعد أو يدعم قوى محلية للقيام بثورة أو الخروج من النظام الدولي، وما ان يتم تأسيس مثل هذا النظام، حتى يصبح من الصعب استبداله.

- **نموذج نظام الوحدة الاعتراضية:** ويؤسس هذا النظام عند كابلان على شرط واحد، وهو أن يكون لدى كل واحد من أطراف النظام الدولي القدرة على تدمير أي طرف آخر، بمعنى في حالة قيام قوة نووية بمهاجمة قوة أخرى فإن النتيجة هي تدمير الطرفين، وطالما أن الدول لديه الاستعداد للرد والانتقام نتيجة للردع القابل للتصديق، فإن النظام الدولي سوف يتسم بالهدوء والاستقرار بين أطرافه، أما إذا نجح طرف في ابتزاز الاطراف الأخرى، فإنه سيتناقص عدد الاطراف الاخرى، ويتحول معه النظام من نموذج الوحدة المعارضة إلى نموذج النظام الهيراركي.

ختما يبقى الاقتراب النظمي اقتراب مفيد لدراسة السياسة الدولية والعلاقات الدولية، حيث يقدم استخدامه في التحليل نظرة شاملة للعلاقات بين الدول، كما يوفر استخدامه دراسة الأنظمة الفرعية الاقليمية التي تشكل أجزاء من النظام الدولي.

غير أن النماذج الافتراضية التي أعدها كابلان اقل تعقيدا من النظام الدولي في الواقع الدولي، فهي معدة فقط لتسهيل عملية المقارنة مع الواقع حتى تساهم في تنظيم المعلومات وتساعد على بناء نظرية على المستوى الكلي، أما من حيث الواقع العملي، فيمكن التعرف على نموذجين تاريخيين، هما توازن القوى، ونظام القطبية الثنائية المرنة، بالإضافة إلى نظام الوحدة المعارضة من خلال الدور الذي تلعبه دول النادي النووي في العلاقات الدولية. أما نموذج النظام العالمي، فهو مثالي، ولا يوجد إلا في خطابات القادة السياسيين، أو في كتابات المفكرين الذين يتصورون وجوده في يوم ما.

المحاضرة الثالثة: اقتراب صنع القرار ودراسة العلاقات الدولية/ السياسة الخارجية:

تمهيد

- مفهوم اقتراب صنع القرار

تعريف اقتراب صنع القرار

تعريف القرار السياسي

- مراحل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية

- العوامل المتحكمة والمؤثرة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية

- الخاتمة

تمهيد:

يدرس اقتراب صنع القرار تلك العمليات السياسية التي تتدخل سواء أثناء عملية صنع القرار، أو في كيفية اتخاذها، أو طرق تنفيذها، وكذلك العوامل التي تؤثر فيه اثناء مسار تكوينه من مجرد فكرة إلى أن يصبح ممارسة سياسية، وبهذا يكشف لنا المقترَب القراري من جهة مدى عقلانية النخبة القيادية في التعامل مع الأزمات التي تحيط بدولهم، ومن جهة أخرى نجاح أو فشل أية سياسة داخلية أو خارجية بناء على العملية الإدراكية التي تتم بها العملية القرارية، وبالتالي، فهو مقترَب يتم به دراسة السياسة الخارجية للدول.

1- مفهوم اقتراب صنع القرار:

نتطرق في هذا العنصر بداية إلى التعريف باقتراب صنع القرار، ثم ننتقل إلى التعريف بالقرار السياسي، وعليه:

- تعريف اقتراب صنع القرار:

تعود دراسة كيفية اتخاذ القرار الى العهد اليوناني، فقد كتبها مؤرخها **ثيويدديس** عن تلك العوامل التي كانت تؤثر في زعماء المدن اليونانية لاختيار قرار الحرب أو السلام أو التحالف، وقد أرجع عملية الإختيار إلى عاملين:

يتمثل الاول في الظروف والتحديات التي كانت تواجههم، والآخر أرجعه إلى عوامل سيكولوجية تتمثل في الخوف أو الشرف، أو تحقيق مصلحة تعبر عن رغبتهم، أو رغبة مجتمعهم، ولذلك اعتبر ثيويدديس من أوائل المنظرين الذين بحثوا في عملية اتخاذ القرار .

ومع تعقد شبكة التفاعلات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وتزايد الاهتمام الأكاديمي بدراسة القرار السياسي باعتباره عنصرا مركزيا في العملية السياسية، دعا علماء السياسة من أنصار المدرسة السلوكية إلى جعل عملية صنع القرار السياسي منطلق لبناء علم السياسة بكافة أبعاده، على عكس ما ذهب اليه الواقعيون السياسيون الذين رأوا في القوة/ المصلحة المنطلق لبناء نظرية سياسية تميز علم السياسة والعلاقات الدولية عن غيره من العلوم الاجتماعية الاخرى.

ويعتبر اقتراب صنع القرار مقرب لدراسة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، ومقرب معاصر مثل نقلة نوعية في دراسة العلاقات الدولية، فبعد ان كانت تدرس على اساس الدول، أصبحت تقوم بدراسة الدول من خلال أشخاص معينين واعتبارهم من أحد الأطراف في النظام الدولي، بمعنى أنه بدلا من الحديث عن الدولة كمفهوم مجرد، فإن الحديث يصبح يدور حول أولئك الاشخاص الذين يرسمون سياسة الدولة نفسها، كما يقول ريتشارد سنايدر: اننا نحدد الدولة بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين الذين تمثل قراراتهم الناجمة عن موقعهم السلطوي قرارات الدولة... ولذا فسلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون بأسمائها.

كما نشير هنا إلى أن اقتراب صنع القرار ليس نظرية بالمعنى المتعارف عليه علميا لأنه لا يستند الى فرضيات يمكن البرهنة عليها، وانما هو اقتراب أو مقرب نظري يعتمد منهجية تنظيم وترتيب المعلومات والربط بينها بشكل يساعد صانع القرار من فهم البيئة القرارية، وإدراك خطورة الموقف، وكيفية التعامل معه بطريقة عقلانية، وترشد سلوكه بشكل يحقق الاهداف المرجوة بأقل تكلفة ممكنة. لذلك يسعى هذا الاقتراب الى تجنب الإدراك الخاطئ للمواقف التي قد ينجم عنها اتخاذ قرار من الممكن أن يتسبب في تدمير الدولة نفسها.

- تعريف القرار السياسي:

هناك العديد من التعريفات التي عرفت القرار السياسي ، لذلك سنتطرق لبعضها على سبيل الذكر وليس الحصر، وكل تعريف من هذه التعاريف يكشف جانبا مهما من القرار السياسي واقترب صنع القرار، وعليه:

عرف **ديفيد ايستون** القرار بأنه: مخرجات النظام السياسي الذي يهدف إلى الاسناد الاكراهي للقيم، أما **هارولد لاسويل** فعرفه بأنه: الاطار النظري الموحد الذي يستوعب كافة أجزاء العملية السياسية سواء كانت محلية أو دولية .

أما **حامد ربيع** فيرى أن القرار السياسي: حركة دافقة نحو القضاء على حالة من حالات التوتر، وتصفية مصادر التوتر بصورة او أخرى.

في حين عرفه **صبري مقلد** بأنه: التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف بعينها، أو تقادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها.

أما بالنسبة ل**جوزيف فرانكل** هو: عملية إرادية لشخص أو مجموعة أشخاص، تهدف إلى اختيار بديل من مجموعة البدائل المتوفرة. في حين عرفه **جيمس دورني** بأنه: الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها.

مما سبق يظهر أن القرار السياسي هو عملية سياسية process يعبر عن وجود أزمة أو مشكلة في البيئة السياسية للنظام، تؤثر بشكل نسبي على آلية ووظيفة النظام مما يستوجب على القائمين على تسيير شؤون النظام البحث عن ايجاد صيغ عملية لحل هذه الأزمة. وتتضمن هذه العملية السياسية القيام أو الاجراءات السياسية تبدأ ب:

ادراك صانع القرار لأهمية المشكلة.

تحديد طبيعة المشكلة (الخطورة - المصادر).

جمع المعلومات والبيانات التي لها علاقة بالمشكلة.

وضع اقتراحات وبدائل سياسية لحل المشكلة (وضع مجموعة من القرارات).

اختيار البديل من البدائل السالفة الذكر (أي اختيار قرار).

تنفيذ القرار .

متابعة وتقييم القرار .

2- مراحل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: تتم هذه العملية السياسية على ثلاثة مراحل أساسية:

مرحلة صناعة القرار، ومرحلة اتخاذ القرار، وأخيرا مرحلة تنفيذ وتقييم القرار، أي ترجمة القرار إلى فعل أو سلوك سياسي، وهذه المراحل تتم من خلال هيئات مرتبطة ومشكلة طبقا لأوضاع دستورية تحدد الصلاحيات المخولة لكل هيئة، ويطلق على هذه الهيئات البيئية الداخلية لصناعة القرار، ويؤكد مقتررب صنع القرار على أهمية معرفة الاشخاص الذين يعملون بداخل هذه الهيئات، ومكانة الهيئة القرارية في النظام السياسي.

- **مرحلة صناعة القرار:** تعتبر عملية صنع القرار بأنها وظيفة من وظائف هيئة معينة - السلطة التنفيذية - فهي الهيئة التي تحتكر صناعة القرار، وبالتالي هي التي تحدد سلوك حركة النظام.

تتم عملية صنع القرار في السياسة الخارجية من خلال مشاركة عدد كبير من الفواعل الذين ينتمون إلى المؤسسات التي لها صلة مباشرة بالسياسة الخارجية، وهي هيئات يطلق عليها البيئية الداخلية للقرار - أو الوحدة القرارية، وتتكون هذه الوحدة من المؤسسات التالية: وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، المؤسسات التابعة لرئاسة الدولة- المخابرات - المؤسسات الاعلامية والدعائية - المؤسسات الاقتصادية، ولكل واحدة من هذه المؤسسات وظيفة معينة تؤديها داخل الوحدة القرارية.

تقوم هذه الوحدة القرارية المتخصصة بتحديد طبيعة الأزمة، وجمع المعلومات والبيانات بشأنها، وتقييم تأثيرها على الوجود القومي للدولة، ومن ثم تحديد صيغ التعامل معها من خلال تحديد الأهداف الجزئية والكلية بناء على الوسائل والامكانيات المادية والمعنوية المتاحة لدى الدولة، واخيرا اعداد واقتراح البدائل السياسية التي يمكن اختيار بديل واحد من هذه البدائل المقترحة.

- **مرحلة اختيار البديل:** وتعتبر هذه المرحلة من أعقد وأصعب المراحل، لأنها المرحلة التي يتم فيها اختيار القرار - اي اختيار السياسة التي سوف تعمل الدولة على انتهائها اما لحل أزمة أو لتفادي وقوع أزمة يتوقع صانع القرار حدوثها في المستقبل - من عدة بدائل، وهو ما يرافقه اختيار الوسائل التي تستعمل لتنفيذ متطلبات القرار واسناده.

وتتسم هذه المرحلة - عادة - بعدم الوضوح، لان الجهة المخولة دستوريا لاختيار القرار - السياسة المناسبة - تجد نفسها في لحظة زمنية معينة، أو في ظل ظروف بيئية ضاغطة أمام مجموعة من البدائل السياسية المتنافسة تستوجب منها تحمل المسؤولية السياسية لاختيار بديل من مجموعة البدائل المتنافسة.

- **مرحلة تنفيذ القرار:** وهو ترجمة القرار الى سلوك أو ممارسة سياسية من قبل الجهات المكلفة بالتطبيق والمتابعة والمخولة دستوريا بتنفيذ السياسة الخارجية، إن نجاح أو إخفاق القرار في تحقيق و إنجاز الأهداف التي جاء من أجلها يتوقف على العملية الإدراكية التي تمت بها صناعة القرار من جهة، وتلك العملية التي تمت بها عملية اختيار البديل - القرار - من مجموع البدائل المعروضة من جهة ثانية، وأخيرا مدى استيعاب اهداف القرار والقدرة على تنفيذه من قبل الجهة المسؤولة على تطبيقه، أي ان هناك مجموعة من البدائل التي تلعب دورا رئيسيا في التأثير على الوحدة القرارية وعلى مضمون القرار نفسه.

3- العوامل المتحكمة والمؤثرة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية:

في كل مرحلة من المراحل التي يمر بها القرار بدءا من صناعته ثم اختياره وانتهاء بتنفيذه، تتداخل مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تؤثر في عملية الاخراج النهائي لصيغة القرار، هي التي تحدد الاهداف السياسية التي يسعى القرار الى تحقيقها، كما تتحدد هذه الاهداف بدورها بمجموعة من العوامل والمتغيرات: متغير البيئة القرارية، متغير القدرة الذاتية للدولة، ومتغير الدوافع الذاتية، وأخيرا متغير القيادة السياسية.

- **متغير البيئة القرارية:** وهي الوضعية أو النطاق الذي يعمل في اطارها صناع القرار ويستمدون منها معلوماتهم ومدركاتهم ذات العلاقة بالموضوع الذي سوف يتخذ بشأنه القرار، وتقسم البيئة القرارية عادة إلى بيئتين: البيئة الداخلية ، والبيئة الخارجية، وان اي قرار محكوم بتأثير هاتين البيئتين، فالبيئتان يتفاعلان ويؤثران معا في عملية صناعة القرار.

- **البيئة الداخلية:** وتتكون من النظم الفرعية المحلية الداخلية والمنظومة القيمية والاخلاقية والاحزاب و الرأي العام، ومجموعات المصالح، وعلى صانع القرار ان يأخذ بعين الاعتبار هذه المتغيرات، وأن يدخلها في حسابه اثناء عملية صنع القرار.

وتلعب متغيرات البيئة الداخلية دور مشجع ومدعم لصانعي القرار عندما يتعلق الامر باتخاذ موقف ايجابي بشأن قضية ما، او المساهمة في حل أزمة ذات علاقة اما بالسياسة الداخلية أو الخارجية، كما قد تلعب هذه المتغيرات دورا كابحا وممانعا وضاعطا على صانع القرارات، وبالتالي فإن صانعي القرارات يجب ان يكونوا ملمين ومدركين للمواقف وللتفاعلات والاتجاهات السياسية التي تحدث في بيئتهم الداخلية من جهة، ومدى تأثيرها بمتغيرات البيئة الخارجية من جهة أخرى.

- **البيئة الخارجية:** تشمل جميع وحدات المجتمع الدولي بكل متغيراته وتفاعلاته السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، ومطالب هذه البيئة تمثل مدخلات اضطرارية، ويتطلب ادراك حدود تأثيرها على عملية صنع السياسة الداخلية والسياسة الخارجية على حد سواء، وعلى صانع القرار أن يوازن بين متطلبات البيئة الداخلية وضغوطات البيئة الخارجية عند اتخاذه لأي قرار، سواء تعلق بالسياسة الداخلية أو بالسياسة الخارجية.

إن الضغوطات والتأثيرات التي تحدثها البيئتين الداخلية والخارجية تحدان من حرية تصرف صانع القرار ومن اختار البدائل، فكلما زادت الضغوطات قلت معها امكانية التصرف وتناقصت مجالات الاختيار المفتوحة أمام صانعي القرارات والعكس صحيح.

- **متغير القدرات الذاتية للدولة:** يتطلب اتخاذ أي قرار في مجال السياسة الخارجية من صانعي القرارات ان يدركوا من الحقائق الاساسية في شكل اجابة عن التساؤلات التالية:

- هل سيلقى القرار معارضة من بعض الدول؟ وكيف تترجم معارضتها - سياسية، اقتصادية، عسكرية...؟، وفي مقابل ذلك، هل سيحضى هذا القرار بتأييد دولي، وما هو شكل التأييد والمساندة التي يمكن أن تقدمه هذه القوى الخارجية؟

- ماهي القدرات الذاتية التي تتوفر عليها دولته والتي يمكن توظيفها لتنفيذ القرار في البيئة الدولية مقارنة بقدرات الدول المعارضة للقرار (موازن القوى)؟

وللاجابة عن هذه التساؤلات يقتضي من صانعي القرارات ان يستعينوا بالتحليل الواقعي في العلاقات الدولية، فالدول الصغيرة ليس بمقدورها اتخاذ قرارات في مجال السياسة الخارجية لها علاقة مباشرة بمصالح قوى دولية قد يعرضها للحرب و التدمير من قبل هذه القوى الكبرى.

ولذلك، تذهب مدرسة التبعية: ان التأثيرات التي تمارسها الدول الكبرى على الوحدات الصغيرة في النظام الدولي، تجعل حرية اتخاذ القرار في الدول الصغيرة - التابعة - قرارات مشكوك في

استقلاليتها، لان النخب الحاكمة والمسؤولة على عملية صنع واتخاذ القرارات في هذه الدول ترتبط سياسيا ومصالحيا مع صانعي القرارات في دول المركز.

- **متغير الدوافع الذاتية لصانع القرار:** يرى سنايدر ان دوافع الدولة لست منفصلة عن صانعي القرارات الذين يتحدثون نيابة عن الدولة ويصنعون قراراتها في اطار عقلاني، فهم يتصرفون وفي اذهانهم الدوافع الدفينة في مجتمعاتهم من جهة، ويتصرفون طبقا لعقلية الزمن الذي يعيشون فيه من جهة أخرى، ولذلك فالدوافع عند سنايدر، تمثل جزءا من الحركة او الفعل، وهي قد تكون لدى صانع القرار مثلما توجد ايضا اجهزة الدولتين ويمكن التعرف عليها من خلال الشعارات أو البيانات أو التصريحات التي يدلي بها الدبلوماسيون والزعماء السياسيون.

إن هذه الدوافع تؤثر في الاختيارات السياسية لصانعي القرارات لاسباب سيكولوجية، وبالتالي فان تحليل قرار معين يتطلب دراسة الحياة الشخصية لصانع القرار مثل طفولته، خلفيته الاجتماعية، ثقافته وخبراته في الحياة.

- **متغير الشخصية القيادية:** تعتبر الخصائص الشخصية لصانع القرار بكل ماترمز له من: قوة، ذكاء، ثقة بالنفس، ومغامرة وشجاعة وخوف، من بين العوامل المساعدة التي توضح العلاقة بن البناء السيكولوجي للقائد والخيارات التي يقدم عليها خلال عمله في مؤسسة معينة، لذلك يوافق الباحثون في مجال السياسة الخارجية وصناعة القرار على ان دراسة السيرة الذاتية مهمة في القاء الضوء على الدوافع العميقة والقيم لاتخاذ قرارات معينة.

وبشأن الابعاد النفسية في السياسة الخارجية قول جوزيف دي ريفيرا: إن نقاط القوة والضعف الشخصي في صانعي القرار، وكذلك ميوله او استعداداته وتعصباته، تؤثر بدرجة حاسمة في الطريقة التي يدرك بها الواقع ويفسر بها أي أزمة خارجية، وبالتالي في ردود فعله واسلوب معالجته لهذه الازمة.

نشير هنا انه رغم اهمية العامل السيكولوجي في تحليل شخصية صانع القرار في السياسة الخارجية، فإن هناك مبالغة في تقدير هذه العوامل، لأن صانع القرار ليس حرا في جميع تصرفاته في ظل وجود مؤسسات دستورية مسؤولة على سن القوانين ومراقبة ومحاسبة المسؤولين على تصرفاتهم، مما يجعل حركة صانع القرار محدودة ومحسوبة ومقيدة باعتبارات مؤسساتية.

- **المتغير الإدراكي:** يقصد بالادراك perception تلك العلاقة التي تتكون بين الشخص الذي يدرك والشئ المدرك "الموقع" وهذه العلاقة بين الدارك والمدرك هي التي تسمى العملية الإدراكية،

وهي تعني الصورة الحقيقية للشيء المدرك في ذهن الدارك، أي صانع القرار، وفقا لما هو عليه الموقف، وليس كما يتمناه أو يرغب فيه حسب مزاجه الشخصي.

وتكون العملية الإدراكية سليمة نتيجة للتجربة التاريخية والخبرة الفنية وخزان الذكريات والمعلومات والمنظومة المعرفية والثقافية التي يتمتع بها صانع القرار سواء تعلق الأمر بالتعامل مع قضايا ذات صلة بالسياسة الخارجية أو السياسة الداخلية، ومكونات العملية الإدراكية هي التي تجعل صانع القرار يختلفون في مستوى ادراكهم وتقييمهم للمواقف والقضايا، وبناء على ذلك يصبح متغير المدركات من أحد الشروط الرئيسية في عملية ترشيد وعقلنة القرار السياسي.

4- الانتقادات الموجهة لاقتراب صنع القرار:

تعرض هذا الاقتراب لمجموعة من الانتقادات، نذكر منها:

- إذا كانت المعلومات تمثل احد المصادر الأساسية في صناعة القرار، فإن غيابها أو نقصها أو اذا كانت مضللة و غر صحيحة، فإن القرار سوف لن يحقق الأهداف المنشودة، بل سيؤدي الى تورط الدولة في ازمات سياسية نتيجة لتلك المعلومات الخاطئة.
- يبني اقتراب صنع القرار على مجموعة من المتغيرات التي تؤثر سواء في صناعة القرار أو في اتخاذه، الذي يصعب معه حصر هذه المتغيرات وتحليلها وتحديد قيمة وتأثير كل متغير على صانعي القرار قياسا بالمتغيرات الأخرى.
- يعتمد هذا الاقتراب على قراءة تحليلية للبيئتين الداخلية والخارجية، وهما بيئتان متغيرتان يؤثران في تشكيل الصورة الإدراكية لدى صانع القرار، وفي هذه الحالة - التغير - يجد صانع القرار نفسه أمام واقع متغير من الصعب متابعته وتحديد ملامحه، والحصول على معلومات جديدة تجعله مدركا لهذا الواقع الجديد، وتغيير قراراته بتغير هذا الواقع، مما يتسبب في اتخاذ قرارات قد لا تؤدي الى نجاح العملية السياسية وتحقيق الأهداف المرجوة.
- في سياق هذه الانتقادات، يمكن القول أن هذه المشكلة - المعلومات ومتابعة الواقع المتغير - لا تقتصر على اقتراب صنع القرار فحسب، بل هي مشكلة تواجه معظم النظريات في العلاقات الدولية.

المحاضرة الخامسة: النظرية البنائية في دراسة العلاقات الدولية

تمهيد:

شهد حقل العلاقات الدولية كمجال تنظيري، تطورات تنظيرية متلاحقة ومتراكمة اعتمدت الواقعية أساسا لها، ولكنها لم تقف عندها مما جعل الأنساق التنظيرية متلاحقة وتتطور بشكل متسارع أملاه تسارع التغير والتطور في السياسة الدولية.

فالتحولات البنوية والظواهر المستجدة على مستوى النظام الدولي، جعلت مجال التنظير في حقل العلاقات الدولية، يبحث دائما عن نظريات ومقاربات جديدة لاستيعاب وتفسير هذه الظواهر المستجدة، وهو واقع الحال مع نهاية الحرب الباردة التي فجرت الجدل في الأوساط الأكاديمية، حول حقيقة العصر الذي تمر به العلاقات الدولية. وكأن حقيقة هذا العصر تؤكد التحليل النظرية التي تناولت العلاقات الدولية في الخمسينيات، حيث إن معظم المهتمين بميدان العلاقات الدولية وصلوا إلى نتيجة عدم قدرة المدرسة الواقعية على تفسير بعض السلوكيات الدولية.

لذلك فإن النظرية القيمية التي ظهرت في العلاقات الدولية في مرحلة التسعينيات، جاءت بصورة بنائية، فالنظرية البنائية تركز على دور المتغيرات الاجتماعية مثل: الأفكار، المعايير، القيم، الثقافة والهوية في تحليل وفهم السلوكيات الدولية والأنماط المختلفة التي تظهر من خلالها السياسة الدولية، إلى جانب المتغيرات المادية. فهذه المتغيرات اكتست أهمية ومكانة كبيرة في تحديد وتشكيل طبيعة السياسة الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

ونتيجة لهذه التغيرات، حقق الاتجاه البنائي الاجتماعي تسارعا كبيرا بعد نهاية الحرب الباردة فهذه الأخيرة قد ساهمت في إضفاء الشرعية والمصادقية على أطروحات النظرية البنائية، التي قدمت تفسيراً للتغير الشامل في بنية المنظومة الدولية، خاصة فيما يتعلق بالثورة التي أحدثها غورباتشوف في السياسة الخارجية السوفياتية باعتناقه أفكارا جديدة كالأمن المشترك، بعكس الواقعية والليبرالية الجديتين.

1-البنائية كنظرية لدراسة العلاقات الدولية:

ظهرت البنائية (Constructivism) كنظرية في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة وأواخر عقد الثمانينات من القرن العشرين. ويعد نيكولاس أوناف (Nicholas Onuf) أول من استعمل مصطلح "البنائية" في حقل العلاقات الدولية في كتابه (World of Our Making) عام 1989، إضافة إلى مقال ألكسندر وندت (Alexander Wendet) الصادر عام 1992 بعنوان: "الفوضى ما تصنعه منها الدول: البناء الاجتماعي لسياسة القوة : Anarchy is What States Make of it : The Social Construction of Power Politics ، والذي يلقب بأب البنائية لما قدمه من إسهامات في تطوير موقف التفسيريين الاجتماعيين (Social constructivist) ، كما مثلت كتاباته مرجعية لدراسة السياسة الدولية.

وقد ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية والمصادقية على النظرية البنائية، لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث كما أنهما وجدتتا صعوبة كبيرة في تفسيرها، بل والأكثر من ذلك فشلتا في شرح التغير الشامل في المنظومة الدولية ، بينما تمتلك البنائية تفسيراً له، خصوصاً ما يتعلق بالثورة التي أحدثتها ميخائيل غورباتشوف في السياسة الخارجية السوفياتية باعتناقه أفكار جديدة كالأمن المشترك

فالنظرية البنائية تركز على دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية، وتتناول بالتحليل قضايا الهوية والمصالح والأفضليات والمعايير (Norms).

فهي نظرية نظامية (نسقية) تعتمد في جوهرها على علم الاجتماع، وعلم النفس الاجتماعي، وفيها تعتبر الهويات والمصالح المتغير التابع الذي ينبغي دراسته وفهمه، ويرى أنصار هذا الطرح أن الاعتبارات المادية وحدها لا تقدم تفسيراً مقنعاً للعديد من الحالات في السياسات الدولية، فهي يعكس الواقعية والليبرالية الجديتين التي تركزان على البعد المادي للسياسة الدولية بالنظر لبيئة المنظومة الدولية

على أنها تتحدد بتوزيع القوى المادية، والليبراليون الجدد يضيعون دور المؤسسات الدولية لتلك القاعدة المادية، فونددت يجادل بأن الأفكار والثقافة المشتركة هي التي تعطي معنى ودلالة ومحتوى للعوامل المادية، أي أن بنية النسق الدوليين حسب البنائيين "تتحدد بتوزيع الأفكار بين الفاعلين ثم يأتي دور القوى المادية وليس العكس".

ولذلك نجد أن البنية حسب البنائيين تتشكل من :

-المعتقدات المشتركة .

-الموارد المادية، والتي لا تتخذ شكلا أو صيغة إلا من خلال تأويلات الفاعلين التي تنعكس على

ممارستهم .

-ممارسات الفاعلين .

فالهياكل الاجتماعية حسب البنائية تعرف وتتشكل في جزء منها، من خلال التفاهات المشتركة

والتوقعات أو المعرفة المشتركة (Intersubjective) ذاتانية المعرفة.

لذلك تعد البنائية توجه إنتقائي من النظريات الاجتماعية، ويتميز بشكل أكثر تحديدا بواسطة

المثالية لها، وهذه المثالية وفقا لوندت تعني أنه :

- يتم تحديد وتشكيل أبنية الوجود البشري في المقام الأول عن طريق الأفكار المشتركة وليس فقط

عن طريق القوى المادية البحتة.

- إن هويات ومصالح الجهات الفاعلة تم بناؤها بواسطة هذه الأفكار المشتركة، ولا يمكن اعتبارها

أمورا معطاة بشكل طبيعي.

فالبنائية تركز بصفة عامة على ما يسميه جون سيارل (John Searle) بـ "الوقائع الاجتماعية"

أي الأشياء مثل: النفوذ، السيادة، الحقوق... التي لها حقيقة مادية، ولكنها لا توجد إلا في مجموع

أشخاص يؤمنون بوجودها ويعملون بموجبها فهي "مقاربة نظرية تأتي من الدراسة التجريبية للعلاقات

الدولية" وتتألف من "منظور اجتماعي للسياسة العالمية"، وبالتركيز على السياق الاجتماعي تذاثانية والطبيعة التأسيسية للقواعد والمعايير وتركز بالأخص على أهمية التركيبات المعيارية لكل ما هو مادي، دور الهوية في تكوين اهتمامات وسلوكيات الفاعلين، وكذا التكوين المتبادل للفاعلين والهياكل.

كما تطرح الاهتمامات البحثية التالية: التغيير في السياسة الدولية، مفهوم الفوضى، كيف تؤثر

الأفكار والثقافة والهويات في السياسة الدولية، بالإضافة إلى قضية الوكيل/الهيكل (Agent / structure)

وعليه ومما سبق يمكن القول أن البنائية نظرية مميزة للعلاقات الدولية تشدد على البعد الاجتماعي أو الذاتي المشترك للسياسة العالمية، فهي تحدد العلاقات الدولية وفق نظرية (Intersubjective) بتركيزها على الأفكار، كما تعتبر أن دور القواعد والمعايير (Norms) مهم في توجيه سلوك الفاعلين الدوليين وهيكل الحياة الدولية بصفة عامة، إضافة إلى تركيزها على عنصر الهوية بخلاف الاتجاهات النظرية التقليدية والتي تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول) وتستجيب لمطالبها ولمؤسساتها.

وعموماً فإن البنائية كمنظور عام في العلاقات الدولية واعتماداً على تصور وإدراك ألكسندر وندت

تتلقمن الافتراضات الأساسية التالية:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل .
- تذاثانية (Intersubjective) البنى الأساسية للنظام القائم على الدول .
- تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام .

فبالنسبة للبنائين الفوضى ليست معطى مسبق، وإنما هي نتاج ما تصنعه الدول حيث اعتبر وندت أن الفوضى مبنية اجتماعيا فيما بين الدول، لذا أعطى تصورا جديدا لفهم سلوك الدول بتبنيه لتركييب نظري يقوم على:

- دور الأفكار الذي يتعدى دور القوى المادية.
 - كيفية تحديد الفواعل لهويات البنيات المادية .
 - النظام تذاثاني للبنيات والذي يتكون من انسجام لمفاهيم والتنبؤات .
 - الهويات هي التي تحدد المصالح والسلوكيات فالهويات هي أساس وقاعدة المصالح .
- فالبنائية وانطلاقا من هذه الافتراضات تحاول أن تبني نظرة أو تصور أكثر اجتماعية وأكثر إرادية أي عكسي المفاهيم المادية والحتمية لتصورات الواقعية الجديدة خاصة والأنطولوجيا المادية المسيطرة على دراسة السياسة الدولية عامة.

2- اتجاهات البنائية في العلاقات الدولية:

هناك أشكال عدة من البنائية في العلاقات الدولية تتفاوت حسب درجة الاهتمام التي يبديها الدارسون بطرح قضية ثم تركيزهم عليها، فهناك تعدد في الاتجاهات داخل المنظور الواحد، ويبدو أن العامل الإبتسمولوجي هو المؤشر الرئيسي للتمييز بين هذه الاتجاهات المختلفة .

حيث نجد هنا البنائين الوضعيون أو كما يسمون بالبنائيون الحداثيون؛ أمثال **ألكسندر وندت**

(A.Wendet) وأنوف **(Onuf)** وكراتوشويل **(Kratochwill)** . اهتم أنوف بأثر اللغة، خصوصا

الأقوال والعبارات، أما كراتوشويل فإنه يقدم تقدما لمنهجية التيار الرئيسي ويعتبرها محددة بتركيزها على الوضعية، كما يركز أيضا على اللغة وفلسفتها. ويخلص من ذلك إلى الاهتمام بالمثل والقواعد، بالإضافة

أيضا إلى كريستيان ريوس **(Christian Rios)** وسميث **(Smith)** ، جون روجي **(Jone Rogie)** ،

إيمانويل إدلر **(E.Adler)** وفاينمور **(Feinnemore)** وكذلك بيتر كاتزنشتاين **(Peter Katzenstein)**

وكل هؤلاء يهتمون بالثقافة والهوية والقواعد، ويقبلون أن مصالح الفاعلين ليست ثابتة بل متغيرة، وتنشأ من الإطار الاجتماعي، كما يميلون إلى تبني إبستمولوجية وضعية. وفي المقابل نجد البنائيون ما بعد حديثون أو البنائية النقدية، ومن أمثال ذلك Der Darian، Walker R.B.J، Recharad Ashley، David، Campbell، وهم أصحاب الإبستمولوجية ما بعد الوضعية ويرفضون المنهج الوضعي السائد في التيار الرئيس.

وتتشارك كل من البنائية التقليدية والبنائية النقدية في سعيها إلى كشف وتوضيح أن الممارسات والهويات التي يعتقد البشر أنها طبيعية ومسلمة في حقيقة أمرها نتاج للوكالة والتكوين الاجتماعي كما يشتركان في أن الفهم الجمعي المشترك مهم لفهم العالم الاجتماعي، وتقبلان الربط بين القوة والمعرفة وقوة الممارسة في قدر على إنتاج المعاني، بالإضافة إلى اشتراكها في رؤيتها لقدرة كل من الفاعلين والهيكل في التأثير المتبادل بتشكيل الطرف الآخر.

لكن عموماً ما يجمع هؤلاء المنظرين هو أن كل من الاتجاهين المذكورين جاء كرد فعل على الاتجاه السائد - الواقعية والليبرالية الجديتين، فهما يلتقيان في تقرير أن الواقعية والليبرالية الجديتين تعتبران أقل اجتماعية في نظر ما للسياسة الدولية، بمعنى أن المدرستين فشلتا في مناقشة الكيفية التي يتم بموجبها تشكيل الفاعلين في السياسة الدولية وتفسيرها بطريقة اجتماعية، فالجميع داخل المنظور البنائي يتحدثون عن: المعايير الهوية والعوامل المثالية، كذلك وكما ذكر **جيفري شيكل** فإن معارك الحركة البنائية مع النظريات السائدة ليست معرفية ولكنها وجودية.

3- التحليل البنائي للسياسة الدولية والعلاقات الدولية:

إن البنائية كمنظور اجتماعية للسياسة الدولية تعامل الدولة كفاعل اجتماعي وتنظر للنسق الداخلي والخارجي الذي تتفاعل داخله على أنه بناء اجتماعي أساساً، ونتيجة لذلك فهي تدرك كلا من الوكيل والبنية **Agent/ structure** على أنهما - جوهرياً - بناءات اجتماعية تذاثانية أو منشأة اجتماعية.

ويرجع هذا الاختلاف في النظرة إلى الانطولوجيا البنائية مقارنة بالواقعية، فعكس العقلانيين يعتقد البنائيون أن الواقع هو ذو طبيعة ت ذاتانية وموجود نتيجة الاتصال الاجتماعي الذي يسمح بتقاسم بعض المعتقدات والقيم، أي أن الواقع المادي والاجتماعي موجود كنتيجة للمعنى والوظائف التي يعطيها له الفاعلون فالإدراك أو الفهم الجماعي والمعايير تمنح الأشياء المادية معنا يساعد على تكوين الواقع، أي أن البنية - الفاعل بناءات تصويرية أكثر منها مادية كما يفترض العقلانيون أنها عليه.

وبالتالي هذا يفضي إلى أن المتغير التفسيري البنائي يتحول من متغير عقلائي مادي (القوة والمصلحة) إلى متغير تصوري اجتماعي هو المعايير (Norms) والتي تعرف بأنها: "التوقعات القيمة المشتركة حول السلوك الملائم (Appropriate behavior) " ، أو هي الأساس الذي تقوم عليه قواعد السلوك المعترف به من قبل فواعل اللعبة، فالمعايير هي التي تشكل هوية الفاعل وخياراته وتعرف بالأهداف الفردية والجماعية التي يسعى لتحقيقها، وتحمله أو تمنعه على نهج سلوك معين ، أو كما يلخصها كراسنر (Krasner) : "قواعد السلوك المعرفة في شكل حقوق والتزامات".

ومن هنا نجد أن المصالح لأي دولة ليست معطى مسبق وثابت كما تفترض كل من الواقعية الجديدة والليبرالية النفعية، فونددت بعكس والتز الذي يقول بالطبيعة المادية الصرفة لكل من "القوة" و "المصلحة" فهو يرى بأن القوة يتم تشكيلها وبشكل رئيس بواسطة الأفكار والسياقات الثقافية، فالمعايير هي التي تعطى معنى ودلالة لكل من القوة والمصلحة.

وبالتالي فإن البنائية توظف المعايير بشكل مختلف تماما عن التوظيف العقلائي للواقعية والليبرالية، الذي يعتبر أن المعايير تؤثر على سلوك الدول فقط، فهي كما أشرنا سابقا تربط تأثير المعايير بمتغيرات "القوة" و "المصلحة" على التوالي، فمثلا البنائية: ترى أن الدول لا تتحالف لمواجهة مجردة، إنما ضد نوع معين من القوة، وهي بذلك تنتقد الواقعية الجديدة في افتراضها أن المعايير تؤثر على سلوك الدول فقط إذا ما تم فرضها من القوى الكبرى في النسق، فتأثيرها لا يكون إلا على الدول الضعيفة في

حال خوفها من العقوبات فليست المعايير في حد ذاتها من تلزم الدولة على الخضوع لها، وإنما القوة التي تقف ورائها هي من يفعل ذلك، أما الليبرالية النفعية، فباستخدامها لنموذج شبكة المصالح فتؤكد أن تأثير المعايير لا يكون إلا متوافقا ومصالح الفواعل الأكثر تأثيرا في الشبكة.

في حين المنظور البنائي يرى بأن للمعايير أيضا أثر إنشائي أو تأسيسي وليس فقط أثر تنظيمي **(Regulative)** على سلوك الفاعل، فحسب البنائيين فإن أثر المعايير على السلوك لا يمكن إختزاله فقط في القيود أو الحوافز، فوظيفتها لا تنحصر في زيادة أو تقليص كلفة معين، كما هو الأمر عند العقلانيين فهي أيضا تعمل بمثابة حوافز تحدد الأهداف التي يجب أن يعمل الفاعل عليها بطرق شرعية.

فمثلا يعرف النجاح المادي في السياسة الدولية بأنه: "امتلاك القوة واستخدامها لكن مع ذلك فإن معايير ما يعتبر قوة، وما يعتبر استخداما مشروعاً لها قد تنوعت، ففي القديم كان يعتبر إخضاع الدول الأخرى نوعاً من المجد والفضيلة لكن اليوم أصبح سلوكاً منبوذاً وغير مشروع أي أن المعايير الدولية والفهم المشترك لها من قبل الدول هو الذي يجعل من السلوك مقبولاً أو منبوذاً، فهذه المعايير تصبح مقياساً " للسلوك" والتي هي في الحقيقة حسب " وندت " مشكلة عن طريق الفهم المشترك "Intersubjective" الذي يتنوع بحسب السياق الثقافي وهو ما يطلق عليه "وندت" "المحاكاة" والتي هي آلية من آليات الاختيار الثقافي لتشكيل هوية الفاعلين.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن البنائية تركز على المتغيرات التصورية إلا أن هذا لا يعني أن المنظور البنائي يرفض الواقع المادي رفضاً مطلقاً، فهو بدلاً من ذلك نجده يدرك أن بناء هذا الواقع – المادي – يعتمد أساساً على هذه المتغيرات التصورية، أي الأفكار والقيم والفهم المشترك، فمثلاً توازن القوى ليس بحقيقة موجودة موضوعياً، بل أوجدته الدول من خلال تفاعلها، والمعنى الذي تعطيه كل منها له، فهو موجود كواقع نتيجة لتصورات الدول من خلال ما تحمله من أفكار وقيم.

أي أن البنائية ترى أنه ليس المهم في السياسة الدولية الجانب المادي، وإنما كيف يجري عكس هذا الجانب المادي وتمثيله، ففي نفس المثال دائما نجد أن توازن القوى لا ينبغي أن يفهم على أنه توازن بين وسائل الدمار، ولكن على أنه توازن التهديد، فالذي يردع قادة الدول عن اللجوء إلى الحرب ليس الموجود حقيقة ولكن ما يعتقد قادة الدول أنه موجود بمعنى التركيز هنا على المعرفة، التي هي مرتبطة بالمجتمع وليس بالفرد كما أنها منظمة ومهيكلية، فحسب البنائية فإن هناك هيكلًا للمعاني الاجتماعية التي تستخدمها الدول بعضها مع بعض في التفاعل العالمي .

كذلك في مثالنا عن أن الدول لا تتحالف لمواجهة مجردة، إنما ضد نوع معين من القوة فإن البنائية تنتقد الواقعية الجديدة وتعتقد أن ما ينقص الواقعية هو وجود "نظرية لإدراك التهديد"، وهو ما يمكن أن يفسر نمط التحالف الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، فانطلاقا من نظرية توازن القوة يجب أن يقوم التوازن ضد الولايات المتحدة الأمريكية وليس الاتحاد السوفياتي، غير أن إدراك كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا للاتحاد السوفياتي قادهم إلى التحالف ضده، وبذلك تقدم البنائية "توازن التهديد".

فالبنائية تعتقد أيضا أنه ليس المهم وجود الأسلحة النووية في حد ذاتها، وإنما الأهم كيفية فهم وجود هذه الأسلحة، فالولايات المتحدة على سبيل المثال: لا تقلق كثيرا لوجود كمية كبيرة من الأسلحة النووية عند بريطانيا، على عكس موقفها من وجود تلك الأسلحة عند دولة مثل: كوريا الشمالية.

ويقترح وندت أن هناك ثلاث أسباب تدفع الفاعلين للالتزام بالمعايير الدولية الثقافية:

- لأنهم مكرهون أو مجبرون على ذلك - الواقعية الجديدة.

- تحقق مصالحهم الذاتية - الليبرالية الجديدة.

- أو بسبب أنهم يفهمون أن تلك المعايير مشروعة/ شرعية - البنائية.

وحسبه تعكس " درجات " مختلفة " لاستيعاب " وتذبيبت المعايير من طرف الفاعلين.

كما أن البنائية لا تركز فقط على تلك المعايير التي تحكم وتنشأ عن تفاعلات الدولة ببيئتها الخارجية الدولة - النسق الدولي، بل تولي اهتمامها أيضا بتفاعلات العلاقة بين الدولة ومجتمعها الداخلي " الدولة- المجتمع" لذا تعرف النظرية البنائية بتقليدين بحثيين في تعاملها مع السياسة الخارجية للدول وهما:

- البنائية ما فوق قومية **Transnational Constructivism**.

- البنائية المجتمعية **Societal Constructivis**.

واللذان سيتم التطرق إليهما بالتفصيل من خلال عنصر التحليل البنائي للسياسة الخارجية.